

Distr.  
GENERAL

A/54/123  
E/1999/66  
7 June 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٩  
البند ١٤ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*\*  
المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق  
الإنسان: النهوض بالمرأة

الجمعية العامة  
الدورة الرابعة والخمسون  
البند ١١٠ من القائمة الأولية\*  
النهوض بالمرأة

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

المحتويات

| الصفحة | الفقرات |                                                                              |
|--------|---------|------------------------------------------------------------------------------|
| ٢      | ٧ - ١   | أولا - المقدمة                                                               |
|        |         | ثانيا - الاتجاهات والمسائل المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بحالة المرأة الريفية |
| ٣      | ٢٥ - ٨  | ثالثا - الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية                                |
| ٨      | ٤٩ - ٢٦ | ألف - الحصول على الأراضي                                                     |
| ٨      | ٣٤ - ٢٨ | باء - الحصول على الماء                                                       |
| ١٠     | ٣٩ - ٣٥ | جيم - الوصول إلى التكنولوجيا والبحوث                                         |
| ١١     | ٤٦ - ٤٠ | دال - الاستفادة من الخدمات الإرشادية                                         |
| ١٢     | ٤٩ - ٤٧ | رابعاً - نظرة عامة على حالة المرأة الريفية                                   |
| ١٣     | ٧٥ - ٥٠ | ألف - المقرر                                                                 |
| ١٣     | ٦٧ - ٥٠ | باء - دور المرأة في الإنتاج الزراعي                                          |
| ١٧     | ٧٤ - ٦٨ | خامساً - الاستنتاجات والتوصيات                                               |
| ١٩     | ٨٠ - ٧٥ |                                                                              |

A/54/50 \*

Add.1 و E/1999/100 \*\*

**\*9917038\***

أولا - مقدمة

١ - في القرار ٩٣/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يُعد، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريراً شاملاً عن المركز الحالي للمرأة الريفية وإمكانيات تحسين حالتها وأن يقدم هذا التقرير، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٩.

٢ - وتحقيقاً لهذه الغاية، قام الأمين العام بتعميم مذكرة شفوية على جميع الدول الأعضاء، وتعميم رسالة على الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة طالبا منها الإسهام في إعداد هذا التقرير. ووصلت ردود من ١٤ حكومة و ٨ من الوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة<sup>(١)</sup>. وقد ضمنت الردود في هذا التقرير، كما أنها ستظهر ضمن استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>(٢)</sup>.

٣ - وجرى تناول مسألة المرأة الريفية في مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة<sup>(٣)</sup> التي عقدتها الأمم المتحدة، كما ترد هذه المسألة في الوثائق الختامية لهذه المؤتمرات، بما في ذلك الإعلانات وخطط العمل. كما تطرح المسائل المتصلة بالمرأة الريفية في جميع أقسام إعلان ومنهاج عمل بيجين<sup>(٤)</sup>. وتولي أيضاً استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة أهمية بالغة لحالة المرأة الريفية<sup>(٥)</sup>. وتقضي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأن تضع "الدول الأطراف في اعتبارها المشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية، والأدوار الهامة التي تؤديها لتأمين أسباب البقاء اقتصادياً لأسرتها، بما في ذلك عملها في قطاعات الاقتصاد غير النقدية"، و "أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لضمان تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على المرأة في المناطق الريفية"<sup>(٦)</sup>. وفضلاً عن ذلك، فلا تزال قضية المرأة الريفية إحدى القضايا الحاسمة المطروحة في دائرة النقاش بشأن التنمية وعملية وضع الاستراتيجيات، نظراً لما تؤديه المرأة الريفية من دور محوري، فلها أنشطة إنتاجية وأخرى إنتاجية. ويدل على ذلك مدى مشاركتها في الإنتاج الزراعي وفي رعاية الأسرة.

٤ - وتشكل المسائل المتصلة بالمساواة في الحصول على الموارد الإنتاجية من قبيل الأرض، ورأس المال، والائتمان، والتكنولوجيا، فضلاً عن فرص العمل المربح، والأسواق، والتعليم، والصحة، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة، أمورا ذات أهمية حاسمة بالنسبة للمرأة الريفية. ومن المهم أيضاً للمرأة الريفية تطور الهياكل الأساسية، مثل إمداد الريف بالكهرباء، وتزويده بالمياه وبمرافق رعاية الطفل. وعلاوة على ذلك، ما زال من الأهمية بمكان عند وضع أي استراتيجية لتحسين حالة المرأة الريفية ملاحظة أمور من قبيل اشتراك المرأة الكامل وعلى قدم المساواة في المؤسسات الريفية وفي صنع القرار، فضلاً عن اتخاذ تدابير محددة لتحسين حالة المرأة. وقد أفاضت التقارير السابقة للأمين العام<sup>(٧)</sup> في تناول معظم هذه المسائل.

٥ - ومنذ إعداد تقرير عام ١٩٩٧، طرأ تغير كبير على السياق، سياق النظر في المسائل الآتية الذكر، وذلك مع السرعة التي طرأت على عملية التكامل بين الأسواق التي اتسم بها الاقتصاد العالمي منذ فترة. فقد ازداد الترابط بين الاقتصادات الوطنية واتخذ أولويات جديدة وفرض على الحكومات اعتبارات جديدة في مجال السياسة العامة. وستجري دراسة هذا السياق المتغير وأثره على المرأة في عالم العمل، بما في ذلك المرأة الريفية، ضمن "الدراسة الاستقصائية العالمية بشأن دور المرأة في التنمية"، طبعة عام ١٩٩٩، المزمع إصدارها تلبية لما طلبته الجمعية العامة في قراراتها ٢٠٤/٤٠، و ١٦١/٤٩، وستعرض هذه الدراسة الاستقصائية على الجمعية العامة للنظر فيها أثناء دورتها الرابعة والخمسين. وتبحث هذه الدراسة موضوع التنمية الاقتصادية من حيث زيادة مشاركة المرأة في العمل لقاء أجر، واتخاذ طابع العمل اتجاهها عرضيا غير رسمي بشكل متزايد، والاتجاه المتزايد صوب خصخصة الزراعة وإضفاء الصبغة التجارية عليها.

٦ - ويوجز هذا التقرير تأثير الاتجاهات العالمية، ومدلولاتها من حيث السياسة العامة، على حالة المرأة الريفية ويدرس مسائل الحصول على الموارد الإنتاجية والمدخلات والخدمات. واستند التقرير في إعدادهِ إلى استعراض الكتابات المتاحة في هذا المجال وأيضا إلى الردود الواردة من الدول الأعضاء ومن كيانات الأمم المتحدة على مذكرة الأمين العام الشفوية ورسالته. وقد اختيرت هذه المواضيع بسبب وضوح الاهتمام بها في الردود. ويرمي التقرير من خلال تحليله لحالة المرأة الريفية في سياق الاتجاهات الناشئة واعتبارات السياسة العامة إلى تحديد مبادئ توجيهية لاستراتيجيات جديدة من أجل تحسين حالة المرأة الريفية وفقا لأهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين.

٧ - وفي القرار ٦٠/١٩٩٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراء استعراض شامل لموضوع القضاء على الفقر خلال دورته الموضوعية عام ١٩٩٩. ومن ثم، يرمي هذا التقرير إلى الإسهام في مداورات المجلس بشأن هذا الموضوع، عن طريق توجيه الانتباه إلى استمرار معاناة المرأة الريفية من الفقر بالرغم من الدور الكبير الذي تؤديه في الإنتاج الزراعي. وقد برزت أيضا مسألة الفقر الذي تعاني منه الريفيات في ردود الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على مذكرة الأمين العام الشفوية ورسالته.

#### ثانيا - الاتجاهات والمسائل المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بحالة المرأة الريفية

٨ - طرأ تغير كبير على سياق معاناة المرأة الريفية من الفقر، واشتغالها بالإنتاج الزراعي، وكفاحها من أجل الحصول على الموارد الإنتاجية والمدخلات والخدمات ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للمشاركة المثلى في الأنشطة الاقتصادية - الاجتماعية. فهذا السياق تحكمه أكثر من أي وقت مضى عملية قوامها تحرير التجارة وأسواق الأغذية وغيرها من المنتجات، وتزايد خصخصة الموارد والخدمات، وإعادة توجيه السياسات الاقتصادية في إطار برامج التكيف الهيكلي، وزيادة تأثير الزراعة بالمفاهيم التجارية.

٩ - وتوجه سياسات التنمية الزراعية في البلدان النامية أكثر فأكثر صوب الاعتماد على الأسواق وعناصر القطاع الخاص<sup>(٧)</sup>. ومع اتسام الزراعة بالطابع التجاري، أصبح للسوق دور أكثر أهمية مما كان له في الماضي. فزادت مدخلات عمليات الإنتاج الزراعي التي يُحصل عليها من خلال السوق، كما زادت النواتج الزراعية التي تباع عن طريق السوق، عما كان عليه الحال من قبل. وعلى المزارعين اليوم أن يتحولوا من زراعة الكفاف إلى زراعة المحاصيل النقدية ومحاصيل التصدير.

١٠ - وسياسات التحرر التي هي جزء من برامج التكيف الهيكلي تشجع على إزالة الحواجز التجارية والسوقية، وعلى الحد من التمويل الحكومي لدعم أسعار السلع الزراعية الأساسية. وتفضل هذه السياسات زراعة المساحات الكبيرة وإنتاج المحاصيل النقدية التجارية ومحاصيل التصدير على المحاصيل الغذائية التي تنتج لاستهلاك الأسر المعيشية والاستهلاك المحلي، بافتراض أن الزيادات التي تحققها الصادرات في الدخل تستطيع أن تكفل الأمن الغذائي الوطني<sup>(٨)</sup>. وعلاوة على ذلك، تشمل هذه السياسات الحد تدريجيا من الخدمات الزراعية التي تقدم تحت رعاية الحكومة، مثل التدريب والإرشاد، فتتقلص بذلك قدرة صغار المزارعين والأسر المعيشية الريفية على الاستفادة من قوى السوق، وهي قدرة لا تتوفر إلا بتعزيز المهارات. ومن عناصر هذه السياسات أيضا خفض الاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية، مما يحد من سبل وصول أبناء الريف، ولا سيما الريفيات، إلى الأسواق نظرا لسوء وتدهور الهياكل الأساسية الريفية، مثل الطرق.

١١ - وتشكل خصخصة الموارد والمدخلات الإنتاجية جزءا من هذه العملية. فعلى الرغم من أن الأسواق مفتوحة للجميع من الناحية النظرية، فإن الفقراء من أهل الريف، وبخاصة النساء، يعجزون عن الاستفادة من نظام السوق، بسبب افتقارهم إلى ثلاثة عوامل أساسية، هي المعلومات عن القوانين والبرامج الجديدة؛ والمال اللازم لشراء الأراضي؛ وسبل الحصول على الائتمان.

١٢ - ومن آثار العولمة أن يكون الاقتصاد الريفي أكثر اندماجا في السوقين الوطنية والعالمية كليهما. ونتيجة لهذا، أصبح الدخل النقدي والدخل من الأجور في الاقتصاد الريفي يعادل في الأهمية الحصول على الأرض إن لم يزد عليه. وقد أجريت دراسة بشأن أثر الخصخصة على حقوق الجنسين والملكية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وانتهت هذه الدراسة إلى أن النساء القادرات على جمع ما يكفي من المال لشراء الأرض هم عادة نسوة حضريات عاملات أو نسوة في المناطق القريبة من الحضر يزرعن الأغذية لتصريفها في السوق الحضرية<sup>(٩)</sup>.

١٣ - وكلما أصبح الدخل النقدي والدخل من الأجور محور الأمن الغذائي للأسر المعيشية في المناطق الريفية للبلدان النامية رأينا العنصر النقدي على درجة عالية من الأهمية في الاقتصادات الريفية. فالحصول على النقد هو العقبة الكبرى التي يتعرض لها الفقراء والمعدمون لدى حيازة أية موارد ومدخلات إنتاجية أخرى تلزمهم لتوفير أسباب الحياة.

١٤ - وردا على حالات عدم اليقين وعلى الفرص التي تنجم عن الاعتماد المتزايد على السوق اتجهت الأسر المعيشية الريفية إلى تنويع مواردها عن طريق إعادة توزيع العمل ضمن الأسرة المعيشية. فمن خلال إعادة التوزيع هذه، يبقى بعض أفراد الأسرة في الأرض، مفسحين المجال أمام الآخرين للبحث عن عمل في مكان آخر. ولذلك، وبدلاً من الهجرة الدائمة إلى الخارج، كما كان الحال خلال فترات تحديث الزراعة سابقاً، ثمة، فيما يبدو، حركة عمالية قصيرة الأجل مؤقتة/ موسمية آخذة في الازدياد. ويشار إلى هذه الظاهرة في الأدبيات على أنها "الهجرة الدائرية" أو اليد العاملة المتمركزة في الأرض السائرة بحرية<sup>(١٠)</sup>. وتباين أنماط التكيف الفعلية تبايناً كبيراً عبر العالم. فقد تحبذ استراتيجيات الأسر المعيشية هجرة الذكور أو هجرة الإناث، الأمر الذي يتوقف على القواعد وعلى أنماط العلاقة بين الجنسين وعلى الفرص. ففي الشرق الأوسط وأفريقيا، تتسلم النساء عموماً العمل في الأرض، فيفسحن المجال أمام الأفراد الذكور في الأسر المعيشية للهجرة بحثاً عن العمل في مكان آخر، في حين تشكل النساء في أمريكا اللاتينية وآسيا منذ ربح طويل اليد العاملة المهاجرة الرئيسية، داخلياً ودولياً.

١٥ - ومن الواضح أن هذه الاستراتيجيات على مستوى الأسر المعيشية هي رد على عملية العولمة التي تحبذ حرية الحركة بالنسبة لرأس المال في حين تقيد الحركة بالنسبة لليد العاملة. والبيانات المتوفرة وأدوات التحليل الموجودة ليست كافية لفهم عمليات التغير هذه في المجتمعات الريفية. والحاجة تدعو إلى إجراء المزيد من الأبحاث المقارنة لوصف الأشكال المتباينة لكن المشتركة للطريقة التي رد ويرد بها الريفيون، ولا سيما الريفيات، على التغير.

١٦ - وعلى مستوى الاقتصاد الكلي، فإن للإطار الدولي للسياسة العامة الذي تحركه عملية العولمة أثراً مباشراً فيما يتعلق برفاه الريفيين وخياراتهم، ولا سيما الريفيات. وكانت السياستان العامتان التوأم المتعلقةتان بالتعديل الهيكلي والخصخصة جزءاً من الرد على الأنماط المتغيرة لتدفق التجارة والتمويل. وما برحت شروط التبادل التجاري لصادرات البلدان النامية من السلع في تدهور مستمر. وما برحت أيضاً المساعدة الإنمائية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية في تدهور.

١٧ - وللتصدي لما نجم عن ذلك من انخفاض في العائدات ومشاكل في ميزان المدفوعات وأزمات في الديون، اضطرت حكومات كثيرة في البلدان النامية إلى خفض نفقاتها في الميزانية، ولا سيما نفقات القطاع الاجتماعي. وهذا الموقف يترتب عليه آثار واضحة من حيث نوع الجنس. فرغم أن الرجال والنساء على حد سواء يخسرون مباشرة جراء خفض الإنفاق على التعليم والصحة وغير ذلك من بنود الميزانية الأخرى المتعلقة بالقطاع الاجتماعي، فإن التكاليف بالنسبة للنساء، ولا سيما الريفيات، هي أكثر حدة بالنظر إلى تعرضهن لازدياد في الطلب على عملهن غير المأجور بسبب دورهن الأكبر في الأنشطة الإنتاجية. وعلى سبيل المثال، فإن التخفيضات في ميزانية الصحة تزيد من مسؤوليات الريفيات في مجال تقديم الرعاية في حين أن تخفيض تنمية الهياكل الأساسية الريفية، مثل أنظمة الري والإمداد بالمياه، يزيد من العبء الزمني الملقى على كواهلهم. وهذا بالإضافة إلى الانخفاض في عائدات عمل النساء من حيث الأجور

والدخل من المحاصيل النقدية ومحاصيل التصدير نتيجة لتدهور شروط التبادل التجاري بالنسبة للسلع الزراعية.

١٨ - وقد طرأت زيادة هائلة لكنها غير متوازنة في تدفق رأس المال الخاص، ولا سيما رأس المال السهمي، إلى البلدان النامية<sup>(١١)</sup>. وبغية التخفيف من مشاكل ميزان المدفوعات، والديون وزيادة الدخل، اعتمد الكثير من البلدان النامية سياسات عامة، "صديقة للمستثمر"، من قبيل خفض ضرائب الشركات أو إلغائها، والإعفاءات الضريبية، وتقديم المعونات للمستثمرين، والخصخصة.

١٩ - ويترتب على العمل بهذه السياسات آثار بالنسبة للجنسين مماثلة لما ذكر أعلاه، لأن الجمع بين خفض ضرائب الشركات أو إلغائها والعائدات المنخفضة جراء انخفاض أسعار السلع يؤدي إلى تفتت الأساس الضريبي للدولة. وينجم عن هذا إجراء تخفيضات في الميزانية، ولا سيما في القطاع الاجتماعي، الأمر الذي يترتب عليه الأثر المزدوج ذاته بالنسبة للنساء، وبخاصة الريفيات، على النحو المذكور أعلاه.

٢٠ - ويشكل رأس المال السهمي نسبة كبيرة من تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية، ونتيجة لهذا يسعى الكثيرون إلى اجتذاب رؤوس الأموال عن طريق اتباع سياسات لتحويل أصول منتجة مثل الأرض إلى القطاع الخاص. فالحصول على الأرض الآن أصبح يتم عن طريق السوق. وكما ذكر أدناه (الفقرات ٢٨ - ٣٤) وفي التقارير السابقة، ما برحت مسألة الحصول على الأرض وغيرها من الأصول الإنتاجية هامة بالنسبة إلى الريفيات. ففي النظام السوقي الناشئ نتيجة للخصخصة، تترك على الهامش النساء، اللواتي يملكن بشكل عام أصولا أو ممتلكات ضئيلة ودخلا نقديا قليلا وسلطة سياسية دنيا<sup>(١٢)</sup>.

٢١ - وكان لسياسات التحرر نصيبها من النجاح، ولا سيما من حيث فرص العمالة للمرأة. فقد نوعت بعض البلدان الأفريقية صادراتها من السلع بحيث تتضمن صادرات زراعية غير تقليدية مثل الأزهار والفواكه الترفية. فارتفعت عائدات هذه الصادرات ارتفاعا سريعا في السنوات الأخيرة، وتشكل النساء غالبية اليد العاملة في هذا القطاع؛ حيث يتلقين الأجور نقدا مقابل عملهن، وذلك بخلاف الوضع السائد في المزارع العائلية حيث لا يتلقين أجرا مقابل عملهن<sup>(١٣)</sup>. وفي أمريكا اللاتينية، وبخاصة في المكسيك وكولومبيا، تشكل النساء غالبية اليد العاملة في قطاع الصادرات الزراعية غير التقليدية المستقر. بيد أن الأجور منخفضة جدا إذا قورنت بالأرباح، كما أن مخاطر المهنة يمكن أن تكون شديدة<sup>(١٤)</sup>.

٢٢ - وسياسات التحرر تتماشى مع سياسة التوجه التجاري في الإنتاج الزراعي بالبلدان النامية. فمن خلال هذه السياسات، تدعم الشركات المتعددة الجنسية اشتراكها في الزراعة، مع ما يسفر عن ذلك من نتائج متضاربة بالنسبة للريفيات. ففي تايلند، على سبيل المثال، تكسب النساء العاملات في الأراضي التي تملكها الأسرة بموجب عقود مع شركات متعددة الجنسية دخلا نقديا لأول مرة بعد سنين من العمل غير المأجور

في زراعة الأرز المكثفة<sup>(٥)</sup>. بيد أن الدمج الرأسي للقطاع الزراعي الذي يرافق اشتراك الشركات المتعددة الجنسية يعرض الأمن الغذائي للأسر المعيشية الريفية لتقلبات السوق.

٢٣ - وتقدم مسائل السياسة العامة المتطورة هذه، الإطار الذي تكافح فيه الريفيات في سبيل الحصول على الموارد والخدمات والمدخلات الإنتاجية. فأولاً، إن دمج الاقتصاد الريفي في السوقين الوطنية والدولية كلتيهما يعني أن سياسات الحكومة بحد ذاتها لا تستطيع أن تقرر حصول الريفيات على الموارد والخدمات الإنتاجية. وثانياً، إن النهج "الساكن" المتمثل في توفير الحصول على الموارد الإنتاجية مثل الأرض نهج غير كاف. والحاجة تدعو الآن إلى نهج أكثر حركية، نهج يستتبع تمكين فقراء الريف، ولا سيما الريفيات، عن طريق زيادة قدراتهن على التحرك في نظام السوق.

٢٤ - وقد اعترف بالحاجة إلى تعزيز قدرات فقراء الريف، وبخاصة الريفيات، في ردود الحكومات على مذكرة الأمين العام الشفوية. وقد أشارت معظم الحكومات إلى التزامها باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقدمت وصفاً مفصلاً للترتيبات المؤسسية المنشأة حديثاً أو القائمة من أجل النهوض بالريفيات وكذلك من أجل تعزيز دورهن في الزراعة. وحددت حكومات كثيرة التدابير التي اتخذتها أو تتخذها لضمان مشاركة المرأة في صنع القرار والمؤسسات الريفية. إذ أن دعم المجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية النسائية والتعاون معها هو من معالم استراتيجيات جميع الحكومات الرامية إلى تحسين حالة الريفيات. وأشارت كيانات الأمم المتحدة، من جانبها، إلى دعمها المجموعات النسائية والمنظمات غير الحكومية النسائية من حيث التمويل والتدريب وتقديم المعلومات وكذلك دعمها الجهود الحكومية لإشراك المرأة في صنع القرار وفي المؤسسات الريفية. وهذا النهج الاستراتيجي الذي تتبعه الوكالات المتخصصة مرتبط بما تبذله من جهود لإدخال المنظور المتعلق بنوع الجنس في التيار الرئيسي في ميدان نشاط كل منها.

٢٥ - ودعم مشاركة المرأة الكاملة في صنع القرار وفي المؤسسات الريفية، وكذلك دعم القدرات التنظيمية والشخصية المتزايدة للريفيات، هو أمر هام ذلك أن الحصول على الموارد والخدمات والمدخلات الإنتاجية يتم من خلال إطار مؤسسي اجتماعي - اقتصادي سياسي يجنح إلى التأثير بنوع الجنس<sup>(٦)</sup>.

### ثالثا - الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية

٢٦ - كانت مسألة الحصول على الموارد والخدمات الإنتاجية موضوع تقارير سابقة<sup>(٦)</sup>. وهي موضع نظر في هذا التقرير في إطار الاتجاهات الجديدة والتطورات المستجدة في السياسة العامة. فالحصول على الموارد والخدمات والمدخلات الإنتاجية جوهري لانتشال فقراء الريف، ولا سيما الريفيات، من وهدة الفقر وتمكينهم من الإسهام إسهاما كاملا في إطار التنمية البشرية المستدامة. وهذا يتماشى أيضا مع النهج الجديدة المتبعة إزاء التخفيف من الفقر، على نحو ما بحث في الفرع الرابع أدناه، الذي يركز على كل من الاستحقاقات والقدرات البشرية.

٢٧ - وقد حددت معظم الحكومات في ردودها على المذكرة الشفوية الحصول على الموارد الإنتاجية، ولا سيما الأرض، بوصفه أمرا هاما جدا لتحسين حالة المرأة. فركز الكثير من هذه الردود<sup>(٧)</sup> على الإصلاحات القانونية التي أدخلت لضمان حصول المرأة الريفية على الأرض. كما اعتبرت كيانات الأمم المتحدة<sup>(٨)</sup> الحصول على الأرض أمرا هاما جدا بالنسبة للريفيات، وأفادت في ردودها بأنها تساعد الحكومات، من خلال التمويل والمشاريع، على تحقيق الهدف، هدف تمكين المرأة الريفية من الحصول على الموارد الإنتاجية.

### ألف - الحصول على الأراضي

٢٨ - الأرض مورد حاسم بالنسبة إلى المرأة الريفية. وتتجلى أهميته في إنتاج الغذاء للأسرة المعيشية وفي الأنشطة الزراعية الموجهة إلى السوق. وامتلاك الأرض حاسم أيضا في الارتقاء بالمركز الاجتماعي للمرأة الريفية وتسهيل حصولها على المنافع والخدمات كالاتمان والإرشاد، اللذين كثيرا ما يتوقف منحهما على توفر الأرض كضمان.

٢٩ - ووفقا لما ذكره الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، فإنه يمكن للريفيين الفقراء الحصول على الأراضي بالطرق التالية: "إعادة توزيع الأراضي (من الخيارات الأكبر التي تفوق حجما معيناً)؛ والبيع القضائي للأراضي الداخلة في النظم التقليدية لحيازة الأراضي (أساسا خصخصة الأراضي التي كانت خاضعة من قبل للحيازة العرفية)؛ وخطط التوطين (توطين الأسر الفقيرة في الأراضي التي طورت حديثا و/أو المملوكة للحكومة للقيام بأعمال الفلاحة و/أو الرعي)؛ وكذا إنشاء حقوق انتفاع (استخدام) فردية أو حقوق جماعية"<sup>(٩)</sup>. ومن شأن تنفيذ هذه التدابير، مع إيلاء الاهتمام اللازم لمنظور نوع الجنس، أن يحد من تفاوت الدخل ومن الفقر البشري. وإذا ما حصلت المرأة الريفية على الأرض ستمكن من زيادة دخلها والمساهمة في تخفيف وطأة الفقر وفي التنمية البشرية المستدامة.

٣٠ - وبسبب عوامل، ومن بينها النمو السكاني والتصحر وتدهور الأراضي، فإن حصة الشخص الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة من السكان العاملين بالزراعة في معظم البلدان النامية قد شهدت انخفاضا على

امتداد السنوات الثلاثين الماضية<sup>(٢٠)</sup>. فهناك العديد من البلدان النامية التي إما أنها وصلت إلى أقصى استخدام لأراضيها أو أنها لا تستطيع تحمل تكلفة تنمية أراض جديدة.

٣١ - ويزيد من حدة النقص في الأراضي المتاحة تركيز ملكية الأراضي في الكثير من البلدان النامية في يد حفنة صغيرة من الملاك. ففي أمريكا اللاتينية، وهي المنطقة التي يصل فيها التركيز إلى أعلى مستوياته، يحوز ١,٢ في المائة من ملاك الأراضي ٧١,٦ في المائة من الأراضي المزروعة<sup>(٢١)</sup>. وبالفعل، يبلغ التفاوت في ملكية الأراضي حداً أكبر مما تشير إليه البيانات، إذ أن عدداً كبيراً من الملاك، وخاصة النساء، ينجحون أسلوب المزارعة أو يؤجرون أراضيهم، كما أن عدداً كبيراً من سكان الأرياف الفقراء لا يملكون أرضاً على الإطلاق. وتتميز أمريكا اللاتينية في معظمها بالضياح الكبيرة، وهي ضياح شاسعة ممنوحة من الأراضي تملكها القلة، والملكيّات المحدودة، وهي قطع صغيرة سيئة الحال نادراً ما تكفي أسرة واحدة كمصدر للعمل وللزرق<sup>(٢٢)</sup>. وتسود هذه المستويات من التركيز أيضاً في عدد من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، مثل جنوب أفريقيا وزمبابوي وناميبيا.

٣٢ - وتوجهات السياسة العامة المتعلقة بالخصخصة وتسويق الزراعة تحبذ تجميع الأراضي وتنحو إلى إبطال أثر الإصلاحات القانونية والزراعية التي من شأنها أن تقود إلى توزيع عادل للأراضي بين المجموعات الريفية أو بين النساء الريفيات. وعلى سبيل المثال، تشجع السياسة الزراعية المتبعة حالياً في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى الاتجاه إلى تركيز ملكية الأراضي. وتستند تلك السياسة إلى فرضية مفادها أن الزراعة الكبيرة وزراعة المحاصيل التجارية ستزيد الإنتاجية وتكفل بالتالي الأمن الغذائي الوطني<sup>(٢٣)</sup>. على أن هذه السياسة قد تنطوي على خطر محاباة المزارعين الأكثر غنى بالفعل، وأساساً الرجال، الذين يحصلون على النصيب الأكبر من الموارد الوطنية من الأراضي ورأس المال والائتمان والنقد الأجنبي، بينما تترك المزارعات اللواتي يمثلن المصدر الرئيسي لإنتاج الغذاء في القارة، في القطاع المهمش الراكد لصغار الحائزين<sup>(٢٤)</sup>.

٣٣ - ويزيد من حدة أثر تركيز الأراضي تغيير نظم حقوق الملكية من النظم العرفية إلى النظم الخاصة. ففي نطاق النظم العرفية، تكون حياة المرأة للأرض حياة ضعيفة، حيث إن الحصول عليها يكون غير مباشر ويتوقف عموماً على أقاربها من الذكور. ومن ثم، فهي لا تستطيع عموماً المطالبة بأي حقوق في الملكية أثناء الانتقال إلى نظم الملكية الخاصة، وبالتالي تصبح بلا أرض في النهاية. وفي معظم الحالات، فإن حقوق الانتفاع التي كانت المرأة تتمتع بها سابقاً بموجب النظام العرفي تتلاشى هي الأخرى.

٣٤ - ومن الوجهة النظرية، وفي سياق نظم الملكية الخاصة الجديدة، ينبغي أن يكون بمقدور المرأة الريفية شراء الأراضي. بيد أنها من الناحية العملية تفتقر عموماً للمال اللازم أو لا تحصل على الائتمان المطلوب.

## باء - الحصول على الماء

٣٥ - الماء هو إحدى الضرورات الأساسية للإنسان ومورد إنتاجي هام. فالماء يساعد في تحسين النظافة والأحوال الصحية المنزلية وتعزيز رعاية الطفل، بالإضافة إلى العناية بالمحاصيل و/أو بالحيوان<sup>(٣٥)</sup>. ومن المرجح أن يكون للحصول على الماء النقي تأثير ملحوظ يقلل من المدة الزمنية التي تقضيها المرأة في الأنشطة الإنتاجية الأخرى فضلا عن الأنشطة الإيجابية مثل رعاية الطفل.

٣٦ - وتزداد مساحة الأراضي بالري. وبه ترتفع الإنتاجية الزراعية للأرض المزروعة ويتمكن المزارعون من زراعة عدة محاصيل في السنة وينتظم تدفق المياه. كما يساعد الري في المحافظة على الماء. وبالري يزداد الأمن الغذائي للأسرة المعيشية ويزداد دخلها، ذلك أنه يزيد من الناتج. والري وإن زاد من المهام التي تتطلب عمالة مكثفة فهو على العموم يخفف من عبء عمل المرأة الريفية<sup>(٣٦)</sup>.

٣٧ - ومما يؤسف له أن الاستثمار في الهياكل الأساسية للري وتوزيع المياه منخفض في العديد من البلدان النامية. ففي آسيا، لا تتعدى النسبة المئوية من الأراضي المزروعة ٢٥ في المائة، ولا تتجاوز ٥ في المائة في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى<sup>(٣٧)</sup>. وعلاوة على ذلك، قليلا ما يستفيد صغار المزارعين، بمن فيهم المرأة الريفية، من الهياكل الأساسية القائمة للري وتوزيع المياه. وعلى سبيل المثال، هناك حالات يكون فيها كبار المزارعين ذوي النفوذ هم المستفيدون الأول من المياه المتوفرة، قبل أن يذهب النذر القليل منها إلى أقلهم نفوذا - المزارعات في الغالب<sup>(٣٨)</sup>. وفي حالات أخرى، تضطر المزارعات للري أثناء الليل، نظرا لافتقارهن للصلوات والنفوذ الضروريين إما في "لجنة الري" المحلية أو مع مندوب المياه "الحكومي"<sup>(٣٩)</sup>.

٣٨ - وحتى عندما لا يكون الحصول على الماء مشكلة، فإن المزارعات نادرا ما تتوافر لديهن المدخرات أو الائتمان أو الحوافز اللازمة للاستثمار في الآبار وغيرها من مشاريع المياه. وعلاوة على ذلك، لا تشترك الريفيات كثيرا في الإدارة والتخطيط التقنيين لاستخدامات المياه والري. ولذلك فإن مصالحن كثيرا ما تلقى الإهمال والتهميش. وإضافة إلى ما سبق، وكما هو الشأن بالنسبة إلى مسألة الأرض، فإن النظم القائمة المتصلة بالحقوق المتعلقة بالمياه كثيرا ما تستثني المرأة الريفية أو تهمشها وبالتالي تقيد قدرتها على الاستفادة من الموارد المائية واستخدامها على النحو الأمثل في أنشطتهن الزراعية<sup>(٤٠)</sup>.

٣٩ - وبصرف النظر عن الحصول على الماء، يحتاج المزارعون إلى مدخلات أخرى مثل موارد الطاقة والبذور والسماد. وتتطلب برامج من قبيل كهربية الريف رأس مال كبيرا ولم تنفذ بنجاح في العديد من البلدان النامية. وهذه البرامج لا تنجح في العادة إلا عندما تكون جزءا من استراتيجية شاملة للتنمية الريفية، تتوخى رفع الدخل الريفية وتوسيع القاعدة الاقتصادية الريفية. ويعتبر الحصول السريع على الطاقة والماء مطلباً أساسياً لتقليص ما يدعى "الفقر الزمني"<sup>(٤١)</sup> للمرأة، حيث يزيد الحاجة إلى جلب الماء وجمع حطب الوقود - اللذين يمثلان عنصرا رئيسيا في استهلاك وقت المرأة الريفية.

### جيم - الوصول إلى التكنولوجيا والبحوث

٤٠ - شدد العديد من البلدان<sup>(٣٢)</sup> على ضرورة جعل التكنولوجيا والبحوث في متناول المرأة الريفية. وترتبط هذه الضرورة بالتدريب وبالوصول إلى المعلومات، عن طريق خدمات الإرشاد وأفرقة الريفيات والمنظمات غير الحكومية. وأكدت بعض كيانات الأمم المتحدة<sup>(٣٣)</sup> أيضا على ضرورة حصول الريفيات على التكنولوجيا والدراية التقنية الأساسية حتى لا يتعرضن للتهيش بفعل التطورات الكبرى الحاصلة على الصعيد الكلي والتي تؤثر في حياتهن وفي القطاع الزراعي.

٤١ - وكثيرا ما يجري تطبيق الإنجازات التكنولوجية في القطاعات الزراعية بالبلدان النامية دون مراعاة اللازمة للظروف المحلية أو مدى توفر الموارد ودون استشارة السكان المحليين، وخاصة المرأة الريفية<sup>(٣٤)</sup>. وثمة نزوع إلى امتلاك التكنولوجيات الزراعية الناجحة من قبل كبار ملاك الأراضي الذين تتوافر لديهم المعرفة ورأس المال والاتصالات المؤسسية. وتفترق المرأة الريفية عموما إلى هذه المزايا وبالتالي هناك ميل إلى تهيشها فيما يتعلق بالحصول على التكنولوجيا.

٤٢ - ومن المهم أن تتلاءم التكنولوجيا مع الموارد المحلية والظروف الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإن نجاح المكننة، التي تتطلب رأس مال كثيفا، في زيادة الانتاج في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لا يمكن استنساخه في البلدان النامية دون أن تكون هناك تكلفة باهظة فيما يتعلق بارتفاع البطالة وتضاقم الاضطراب. إن إحلال التكنولوجيا كثيفة رأس المال محل العمالة الريفية يضر بالمرأة الريفية أكثر من الرجل نظرا لأن الأمن الغذائي للأسرة المعيشية الذي يشكل مسؤوليتها الرئيسية، أضحي يتوقف بصورة متزايدة على دخلها من الأجور لقاء الأعمال الموسمية التي تزاولها في الضياع والمزارع الكبيرة. وقد تؤدي المكننة أيضا إلى تضاقم المشكلة القائمة المتعلقة بتجميع ملكية الأراضي بسبب المطلب العام، مطلب وفورات الإنتاج الكبير، لضمان عنصر الربحية الذي يحققه الاستثمار في التكنولوجيا.

٤٣ - وتزداد في البلدان النامية نسبة العمالة إلى الأرض؛ والعمالة أرخص بكثير من رأس المال. ولذلك، فإن الإنجازات التكنولوجية التي تزيد من الأرض، أي تزيد من إنتاجيتها، علاوة على زيادة الاحتياجات من العمالة، تكون أكثر ملاءمة هناك. وقد يكون النموذج الياباني، المتمثل في التركيز على التكنولوجيا الحيوية والكيميائية (مثل البذور والأسمدة الجديدة) وزيادة نسبة العمال الزراعيين للهكتار الواحد المزروع، هو النموذج الأنسب للبلدان النامية من نهج المكننة السائد في أمريكا الشمالية.

٤٤ - وإن إدخال التكنولوجيا الجديدة إلى المناطق الريفية غالبا ما ينطوي على مخاطر. فالمزارعات يابن قبول التطورات التكنولوجية التي لا تعرف مخاطرها، لا سيما من حيث أثرها على الأمن الغذائي للأسر المعيشية، ولا تؤمن بما فيه الكفاية<sup>(٣٥)</sup>. فقصور العديد من التكنولوجيات المبتكرة للمناطق الريفية في البلدان النامية إنما يزيد من الارتباب في التكنولوجيا الدخيلة<sup>(٣٦)</sup>. وهناك حالات ينخفض فيها دخل الأسرة، أحيانا

بما يهدد أسباب الحياة للأسرة المعيشية، عندما تطبق ابتكارات جديدة. ويعتبر بقاء الأسرة، من منظور المرأة الريفية، أهم من الزيادة القصوى في الناتج على الأمد الطويل. ولذا فتفادي إمكانية وقوع أي نقص في المحاصيل أهم من اختبار مبتكرات جديدة غير مجربة. ففي حالات عديدة لا تتماشى هذه الطرق الجديدة مع ظروف الزراعة المحلية: فقد تختبر على نحو غير كاف في بيئة مختلفة، وقد تنجم عنها نتائج جانبية سلبية<sup>(٣٧)</sup>.

٤٥ - ولا تشترك المرأة الريفية عموماً في اختيار مواضيع البحث الزراعي، ولذلك فبرنامج البحث لا يركز على التكنولوجيا المناسبة لصغار الفلاحين والمزارعين أو على منتجات كالمانيهوت والدخن التي تحتل حيزاً كبيراً في ميزانيات الفقراء<sup>(٣٨)</sup>.

٤٦ - ومن المهم إسداء المشورة وإتاحة المعلومات من خلال الخدمات الإرشادية، لا سيما الخدمات الموجهة إلى المرأة الريفية، لكفالة قبول التكنولوجيات المفيدة من نوع التكنولوجيات الموفرة للجهد. فمن شأن الأجهزة الموفرة لجهد الأسرة المعيشية مثل جهاز الطبخ المتسم بكفاية الوقود وأجهزة طحن الأغذية، أن تزيد من هامش الوقت متاح للنساء للاضطلاع بأنشطة إنتاجية وإنتاجية ولأخذ قسط من الراحة وتحسين ذواتهن.

#### دال - الاستفادة من الخدمات الإرشادية

٤٧ - يضطلع موظفو الإرشاد بدور أساسي في زيادة استفادة الفقراء الريفيين، لا سيما النساء، من الموارد الإنتاجية والتكنولوجيات الجديدة وربطهم بمؤسسات البحث والتخطيط. ويجب أن يكونوا قادرين على إبلاغ المزارعين بنتائج البحث الزراعي وابتكاراته، وإيصال المعلومات التقنية البسيطة وتبianaها للمزارعين بأنفسهم، وتحديد الصعوبات، وتوجيه المزارعين إلى مصادر المشورة والتدريب التقنيين، وتحديد المزارعين الذين يواجهون مخاطر الإعسار، والقيام بالترتيبات اللازمة للحصول على الأسمدة والبذور وسائر النواتج من مصادر شتى من قبيل المستودعات الحكومية.

٤٨ - لكن للأسف لم تلق برامج الإرشاد الزراعي في عدة بلدان نامية نجاحاً كبيراً، وهي تنزع للتحيز على أساس نوع الجنس<sup>(٣٩)</sup>. فغالبا ما يكون موظفو الإرشاد من الذكور الذين لا يتوافر لهم الأجر والتدريب والمعدات الكافية لتقديم المساعدة التقنية على نحو يراعي الفوارق بين الجنسين. وهم، في أحيان كثيرة، يراعون كبار المزارعين ذوي النفوذ ويهملون صغار المزارعين ممن يقل كثيراً نصيبهم من التعليم ومن النفوذ السياسي. وكثيراً ما يهملون النساء رغم أن مساهمتهن في الزراعة قد أصبحت بيئة<sup>(٤٠)</sup>.

٤٩ - ونظراً للدور الحاسم لخدمات الإرشاد في القطاع الزراعي فإن هذا الإهمال له أثر سلبي ملحوظ على أنشطة الزراعة التي تضطلع بها النساء الريفيات. فلا تتاح لهن معلومات أساسية تتعلق بالبذور

والأسمدة الجديدة وبالتطورات التكنولوجية وحتى بالتدريب والائتمان. وبوسع خدمات الإرشاد أن تكون أكثر فعالية لو شملت مزيداً من النساء ودرب موظفوها على تقديم الخدمات على نحو يراعي الفوارق بين الجنسين. وينبغي أن تكون لخدمات الإرشاد صلات وثيقة مع اتحادات النساء الريفيات والمنظمات غير الحكومية الإنمائية من قبيل مصارف الائتمان أو سلطات الري أو مراكز توزيع البذور والأسمدة أو وكالات الإصلاح الزراعي أو المنظمات التعاونية، ومن الممكن أن تندمج معها.

#### رابعاً - نظرة عامة على حالة المرأة الريفية

##### ألف - الفقر

٥٠ - وردت في جميع الردود على مذكرة الأمين العام الشفهية وعلى رسالته إشارة إلى انتشار الفقر في أوساط الفقراء الريفيين، لا سيما بين النساء الريفيات. وقد أوجزت بعض الحكومات<sup>(٤١)</sup> وبعض الوكالات المتخصصة<sup>(٤٢)</sup> استراتيجياتها للتخفيف من حدة الفقر. ركزت معظم الاستراتيجيات على توفير فرص العمل وعلى الاستثمارات في القطاع الاجتماعي الأساسي. أما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي تستند إلى تجربة شرق وجنوب شرق آسيا فقد شددت على أهمية النمو الاقتصادي المتوازن للتخفيف من حدة الفقر وللنهوض بالمرأة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

٥١ - إن الفقر، سواء كان تعريفه هو انعدام الحد الأدنى لما يكفي من الدخل أو انعدام القدرات البشرية الأساسية، ما زال متفشياً في جميع أرجاء العالم، لا سيما في العالم النامي. وفي الفترة ما بين ١٩٨٩ و ١٩٩٤، بلغت نسبة السكان في البلدان النامية الذين يعيشون على دخل قدره دولار أو أقل من دولارات الولايات المتحدة في اليوم ٣٢ في المائة، تتراوح بين أدنى نسبة وهي ٤ في المائة بمنطقة الشرق الأوسط وأعلى نسبة وهي ٤٥ في المائة بجنوب آسيا<sup>(٤٣)</sup>. ويشير مقياس آخر، وهو نسبة الوفيات في سن الأربعين أو ما قبلها، إلى أن نسبة من يتوفون في هذا النطاق العمري إلى مجموع السكان كانت ١٤ في المائة بالنسبة لجميع البلدان النامية في عام ١٩٩٥، وتتراوح بين أعلى نسبة وهي ٣١ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء وأدنى نسبة وهي ٧ في المائة في شرق آسيا<sup>(٤٤)</sup>. وفي عام ١٩٩٥ كانت نسبة الأمية بين الإناث ٣٨ في المائة بالنسبة لجميع البلدان النامية وتتراوح بين أدنى نسبة وهي ١٥ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأعلى نسبة وهي ٦٣ في المائة في جنوب آسيا<sup>(٤٥)</sup>. وتشكل النساء ثلثي الأميين من الكبار في العالم البالغ عددهم ٩٠٠ مليون أمي<sup>(٤٦)</sup>، ويقيم معظمهم في المناطق الريفية بالبلدان النامية.

٥٢ - ويقدر الفقراء الريفيون بـ ٣٧ في المائة من سكان البلدان النامية. وتوجد أعلى نسبة منهم وهي ٦٦ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء؛ تليها أمريكا اللاتينية التي تصل فيها نسبة فقراء الريف إلى ٥٩ في المائة؛ وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا بنسبة ٤٤ في المائة؛ والشرق الأوسط بنسبة ٣٤ في المائة؛ وشرق آسيا بنسبة ١١ في المائة<sup>(٤٧)</sup>.

٥٣ - وينطلق تحليل نوع الجنس والفقر من فرضية مفادها أن النساء أفقر من الرجال ويرتكز أساسا على مقاييس فقر الدخل، مع التشديد بدرجة أكبر على البيانات الكمية بدل المؤشرات النوعية. واعتمادا على الأسرة المعيشية، باعتبارها وحدة التحليل الأساسية، لا سيما المقارنة بين الأسر المعيشية التي تكون رباتها من النساء والأسر المعيشية التي يكون أربابها من الرجال، يستخلص أن النساء يعانين من الفقر بدرجة أكبر وأشد، وتزداد معاناتهن بالمقارنة مع الرجال. ويشار عامة إلى هذه الظاهرة بعبارة "تأنيث الفقر"<sup>(٤٨)</sup>. لكن هناك التباسا واختلافا في الرأي فيما يتعلق بمعنى هذه الظاهرة ومداهما، يعزى ذلك إلى الاختلافات في تصور الأسر المعيشية التي تكون رباتها من النساء فالأسر المعيشية الريفية التي يشتغل فيها الرجال، لا سيما الأزواج بعيدا عن الأرض، ليست بالضرورة أسرا معيشية رباتها من النساء. وفضلا عن ذلك فإنه إذا تلقت هذه الأسر المعيشية حوالات من الرجال الغائبين، فقد تكون، بصورة حدية إن لم تكن ملموسة، في وضع أفضل من الأسر المعيشية أو التي لا تتلقى أي حوالات سواء كان أربابها من الرجال أو النساء. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في افتراض تجانس النساء الريفيات دون إغارة أي انتباه إلى عوامل أخرى من قبيل مستوى التعليم والفئة والعرق والمنطقة. بيد أن هناك اتفاقا في الآراء على أنه بغض النظر عن أوجه التباين هذه تختلف عملية الفقر وتجربته بالنسبة للنساء والرجال نظرا لانعدام المساواة بين الجنسين. ومن اللازم القيام بمزيد من البحث لتحديد وشرح مدى أثر الفقر على النساء الريفيات.

٥٤ - وقد ترتب على التركيز على فقر الدخل دون غيره من العوامل وضع وتنفيذ سياسات وبرامج تتوخى، بصفة أساسية، أنشطة تدر الدخل على النساء. ورغم أن هذا النهج يتسم بمزايا ملموسة وإن كانت قصيرة الأجل فإنه لا يعكس كامل مدى الفقر الذي تعيشه المرأة. كما أن هذا النهج لا يتناول بصورة مباشرة شواغل أساسية من قبيل اللامساواة بين الجنسين في الحصول على الأصول والموارد.

٥٥ - إن الفقر ظاهرة معقدة. ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تقارير التنمية البشرية إلى توسيع نطاقه المفاهيمي من فقر الدخل إلى الفقر البشري عن طريق إدراج نهج القدرات/الاستحقاقات في التحليل<sup>(٤٩)</sup>. وفي حالة النساء الريفيات، يستتبع مثل هذا النهج اعتبار قدرات من قبيل الإلمام بالقراءة والكتابة، ومستويات الصحة والتغذية، والاستحقاقات من الأصول والموارد مثل الأرض والري ورأس المال وخدمات الإرشاد. ويُمكّن التركيز على توزيع الأصول والموارد، إلى جانب الدخل من قياس الفقر بصورة أدق. ويوفر هذا النهج الشامل إزاء الفقر جوابا ليس فيه لبس للسؤال المطروح عما إذا كانت النساء أفقر من الرجال أم لا.

٥٦ - وتساهم اللامساواة بسبب نوع الجنس في معظم الأسر المعيشية، والتي تتفاقم وتزداد في المجالات القانونية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والمؤسسية، في جعل النساء أفقر من الرجال. وتتوافر للرجال في هذا الإطار صلاحيات تجعلهم يستطيعون الاستحواز على عمل النساء - ويفعلون ذلك غالبا - في إنتاج ما يعتبرونه محاصيلهم "هم" دون أن يتقاسموا معهن الدخل الذي تدره هذه المحاصيل. وبما أن هذا الدخل

لا يخصص بالضرورة لتلبية احتياجات الأسرة المعيشية فإن عبء القيام بشؤون الأسرة يقع على النساء الريفيات.

٥٧ - وعلاوة على استخدام عمل النساء في إنتاج ما يعتبرونه محاصيلهم "هم"، فإن الرجال، مستندين إلى التقاليد والأعراف الثقافية، قد يمنعون النساء من ممارسة أنشطة اقتصادية أخرى من قبيل العمل المربح أو العمل لحسابهن الخاص في القطاع غير الرسمي. وهو ما يحرم المرأة من فرص النهوض ويديم مركزها المنحط داخل الأسرة والمجتمع. ورغم ضرورة تبيان علاقة السببية بصورة كاملة، فإن هناك بوجه عام علاقة بين اللامساواة على أساس نوع الجنس والفقر البشري، إذ أن الأسر المعيشية التي تحظى فيها النساء بمركز أقل غالبا ما تكون أكثر فقرا<sup>(٥٠)</sup>.

٥٨ - إن الفقر يؤدي إلى الفقر في الغالب وتسهل اللامساواة بين الجنسين انتقال الفقر بين الأجيال عن طريق النساء. فمن الأرجح أن تلد الأم الفقيرة التي تعاني من سوء التغذية طفلا منخفض الوزن. وفي حالة ولادة بنت، فإن الأفق يكون أظلم بكثير لأن التمييز على أساس الجنس سيقص من فرصها لتعزيز قدراتها ويحرمها من جزء كبير من مستحقاتها من الموارد الإنتاجية شأنها شأن أمها قبلها. وستعطي لها مسؤوليات مبكرا، لا سيما فيما يتعلق بالإنجاب وقد تجبر على الزواج في سن مبكرة.

٥٩ - ومن شأن انعدام المساواة بين الجنسين أن يشجع على ارتكاب العنف ضد المرأة. ففي الأسر المعيشية الريفية الفقيرة حيث تقل فرص وصول المرأة إلى المعلومات المتعلقة بحقوقها وتقل عن ذلك فرص وصولها إلى المؤسسات التي يفترض أن تعمل هذه الحقوق، ينزع العنف إلى الاستمرار. والعنف ضد المرأة ليس انتهاكا لحقوق الإنسان فحسب؛ فله أيضا تكاليف اجتماعية واقتصادية، ويؤكد تدني مركز المرأة، وتلك ظاهرة ملازمة من الناحية العملية لظاهرة الفقر البشري.

٦٠ - ومن علامات الفقر نقص التغذية وسوء التغذية، الأمر الذي يعد سمة عامة من سمات الحياة في المناطق الريفية من البلدان النامية، ويعود ذلك في معظم الحالات إلى عدم كفاية الدخل أو القدرة الشرائية والافتقار إلى الدراية وإلى وجود فوارق في الرزق داخل الأسرة المعيشية، أكثر مما يعود إلى نقص الأغذية<sup>(٥١)</sup>.

٦١ - ولا يزال هناك قدر كبير من الجوع، سواء العابر منه أو المزمّن، في المناطق الريفية للعديد من البلدان النامية، خاصة قبل بدء موسم حصاد جديد. وليس في وسع أسر الفلاحين الفقراء شراء الأغذية في الفترات التي تسبق عمليات الحصاد مباشرة، عندما تكون الموارد النقدية في أدنى مستوياتها وتكون الأسعار في أعلى المستويات. ولكي تحسن القدرة الشرائية، تضطر الأسر المعيشية الريفية الفقيرة إلى العمل بأجر على حساب أنشطتها الزراعية الخاصة بها، وإلى الحصول على قروض بأسعار فائدة عالية وذلك لتقييم أودها خلال موسم الجوع. وتعمل هذه الأسر لدى مزارعين أيسر حالا لتأمين كفاف عيشها على

المدى القصير وتقبل بمكاسب أقل من مزارعها الخاصة بها. ويؤدي ذلك إلى اكتساب دخل أقل ودفع مبالغ لقاء أسعار فائدة عالية في المستقبل ويفضي إلى استمرار بقائها حبيسة للديون<sup>(٥٢)</sup>.

٦٢ - وعلاوة على ذلك، فإن صغار المزارعين، إذ يسعون إلى زيادة دخلهم، يحولون اهتمامهم إلى المحاصيل النقدية ويتوقعون عن إنتاج بواكير المحاصيل الغذائية التي من شأنها أن تسد فجوة الجوع بين مواسم الحصاد أو يخفضون إنتاجهم من هذه المحاصيل. وهذا يؤدي إلى الوقوع في فخ الفقر الذي يلزمه الجوع والمديونية والقيام بأعمال شاقة لقاء أجور زهيدة. والفقر، مع ذلك، يعد ذو صلة بنوع الجنس. فبسبب انعدام المساواة بين الجنسين داخل معظم الأسر المعيشية، تأتي النساء والفتيات في آخر السلسلة الغذائية. فطعامهن يحتوي على قدر ضئيل من السعرات الحرارية والبروتين، مما يؤدي إلى نقص الوزن وزيادة التعرض للإصابة بالأمراض. ويحد الجوع من دورهن البالغ الأهمية في عملية الإنتاج الغذائي. وحينما يكون الأمن الغذائي للأسرة المعيشية عرضة للخطر، فإن عبء القيام بمزيد من العمل الشاق تتحمله النساء بالدرجة الأولى، لأنهن يتحملن المسؤولية الأساسية عن تأمين الغذاء للأسرة المعيشية، ويتعين عليهن من ثم، القيام بمزيد من العمل الشاق لتحقيق الاكتفاء المعيشي.

٦٣ - ويمثل عبء الوقت الملقى على عاتق النساء مؤشرا آخر من مؤشرات الفقر. فهناك فروق كبيرة في توزيع الوقت بين النساء والرجال في المناطق الريفية من البلدان النامية. فالنساء يعملن لأوقات أطول من أوقات عمل الرجال ويتحملن أعباء عمل أثقل تتطلب القيام في وقت واحد بأدوار متعددة في مجالي الإنتاج والإنجاب. وقد بين تحليل لأنماط استخدام الوقت في الكاميرون أن ساعات عمل النساء في الأسبوع تقارب ٧٠ ساعة بالمقارنة مع ٣٠ ساعة بالنسبة للرجال<sup>(٥٣)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، توضح دراسات استقصائية للنقل القروي في جمهورية تنزانيا المتحدة وغانا أن النساء، مقارنة بالرجال، يمضين ما يقرب من ثلاثة أضعاف ما يقضيه الرجال من الوقت في الأنشطة المتصلة بالنقل، كالحصول على الماء وجمع الحطب وحمل المنتجات الزراعية إلى السوق<sup>(٥٤)</sup>. ويزيد تزامن العديد من المهام المنزلية الاعتيادية التي يتعين على المرأة الريفية القيام بها من كثافة أعمالها.

٦٤ - وفضلا عن ذلك، فللشواغل الصحية للمرأة الريفية صلة وثيقة بالأدوار المتعددة التي تقوم بها، فمرضها يؤثر على قدراتها الإنتاجية بصورة سلبية مع ما يترتب على ذلك من أثر على أمن الأسرة الغذائي ورفاهيتها. فعلى سبيل المثال، يؤثر فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بصورة ملموسة على رفاهية المرأة الريفية من حيث صحتها. وهو ما يؤثر أيضا على قدرتها الإنتاجية وقدرتها على رعاية شؤون أسرتها. ولأنها تتحمل المسؤولية الأساسية عن أمن الأسرة المعيشية الغذائي، فإن نقصان قدرتها الإنتاجية يترك آثارا أوسع نطاقا بالنسبة للفقر في الأرياف.

٦٥ - ويفرض مرض أفراد الأسرة بسبب فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وهو ما يستلزم مزيدا من الرعاية من جانب المرأة الريفية باعتباره جزءا من مسؤولياتها الإنجابية، ضغوطا إضافية على عملها

ووقتها. ويقع هذا العبء بصورة غير تناسبية على عاتق النساء المسنات وعلى الطفلة. فقد أشارت دراسة أجريت في ست مقاطعات ريفية في أوغندا إلى نشوء اتجاه بين يتامى الإيدز، حيث يلقون الرعاية من أجدادهم بالدرجة الأولى، خاصة جداتهم<sup>(٥٥)</sup> بالنظر إلى الأدوار التي يكلف بها الجنسان اجتماعيا<sup>(٥٦)</sup>. وتسود هذه الحالة في معظم مناطق أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث تبين أن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز هما السبب الرئيسي للوفاة<sup>(٥٧)</sup>.

٦٦ - ومن بين جميع الاستثمارات في المجال البشري يعتبر التعليم، وخاصة التعليم الابتدائي، أنجع سبيل لتجاوز الفقر المدقع وتحقيق المساواة في الأجور. ويصدق هذا بوجه خاص على البلدان النامية حيث تبين الدراسات عودة قوية مطردة إلى التعليم الابتدائي<sup>(٥٨)</sup>. وتعليم البنات أمر بالغ الأهمية خاصة فيما يتعلق بتأمين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان وشعوبها في المستقبل. وقد أظهرت الأبحاث أن تعليم البنات يحسن تغذية الأسرة المعيشية ويخفض معدلات الخصوبة ومعدلات وفيات الأطفال<sup>(٥٩)</sup>.

٦٧ - وبالرغم من أن تعليم البنات سيعود بالفائدة على المجتمع، فإن البنات والنساء يواجهن تمييزا مستمرا من حيث التسجيل في المدارس، وتعليم الكبار وبرامج محو الأمية. ويتضح هذا التمييز في العديد من البلدان النامية بأفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا<sup>(٦٠)</sup>. وترجع جذور عدم المساواة والفقر المرتبطين بتويع الجنس إلى الحيف المرتكب في حق البنات والنساء في مجال التعليم، الأمر الذي يستدعي اتخاذ خيارات قاسية داخل الأسرة المعيشية. فالبنات ينظر إليهن على أساس أنهن أقل جدوى من الأولاد وقد تكون العائدات من تعليمهن أقل، خاصة إزاء ما يلاقينه في سوق العمل من تمييز ومن ممارسات ثقافية، كالزواج المبكر الذي كثيرا ما يخرج المرأة من دائرة العمل لقاء أجر.

#### باء - دور المرأة في الإنتاج الزراعي

٦٨ - تقوم المرأة الريفية بدور بالغ الأهمية في الإنتاج الزراعي وفي الاقتصادات الريفية للبلدان النامية وذلك من خلال مجموعة متعددة من الأدوار. فتعمل المرأة مزارعة مشاركة أو عاملة أسرية بدون أجر في المزارع أو المشاريع الصغيرة المملوكة لرب الأسرة المعيشية أو لغيره من أفراد الأسرة؛ و/أو مزارعة لحسابها الخاص؛ و/أو صاحبة مشروع في القطاع غير الرسمي. وتعمل المرأة الريفية أيضا بصورة متفرغة، أو لبعض الوقت في المزارع والحقول الكبيرة كعاملة لقاء أجر. كما أنها تساهم في إعالة الأسرة المعيشية من خلال تنظيم مجموعات غير رسمية على مستوى المجتمع المحلي لتبادل العمالة والموارد فيما بينها.

٦٩ - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تساهم المرأة بنسبة ٧٠ في المائة في المتوسط من العمل المكرس للإنتاج الغذائي لاستهلاك الأسرة المعيشية وللبيع على السواء. وتتراوح مساهمتها من ٣٠ في المائة في السودان إلى ٨٠ في المائة في الكونغو، بينما تتراوح نسبة النساء في القوى العاملة النشطة اقتصاديا في مجال الزراعة بين ٤٨ في المائة في بوركينا فاسو و ٧٣ في المائة في الكونغو<sup>(٦١)</sup>.

٧٠ - أما في آسيا، فهناك اختلافات كبيرة بين البلدان، لكن حصة المرأة بصورة عامة تمثل حوالي ٥٠ في المائة من الإنتاج الزراعي. فهي تشكل ٤٦ في المائة تقريبا من القوة العاملة الزراعية في بنغلاديش والفلبين ونيبال و ٣٥ في المائة في ماليزيا و ٥٤ في المائة في إندونيسيا وما يزيد على ٦٠ في المائة في تايلند<sup>(٦٢)</sup>. وشهدت آسيا زيادة منتظمة في معدلات توظيف النساء في قطاع الصناعات التحويلية منذ أن بدأت عملية التصنيع الموجه نحو التصدير. وليس من الواضح كثيرا ما سيكون للأزمة المالية الحالية من أثر على أنماط التوظيف في قطاع الصناعات التحويلية، ومن ثم على مدى تحول اليد النسائية العاملة التي تقلصت إلى القطاع الزراعي.

٧١ - وتقوم المرأة في منطقة المحيط الهادئ بدور فائق في مصائد الأسماك وتسويق الغذاء وفي تجهيز المحاصيل النقدية الكثيفة العمالة كزيت النخيل ولب النارجيل والفانيليا والبن وجوز الهند. فالمرأة في بابوا غينيا الجديدة تمثل ٧١ في المائة من القوة العاملة الزراعية؛ وتصل حصتها في فيجي إلى حوالي ٣٨ في المائة<sup>(٦٣)</sup>.

٧٢ - وفي معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تضطلع المرأة، بوصفها جزءا من القوة العاملة للأسرة المعيشية، بدور رئيسي في الزراعة. ففي تركيا، مثلا، تمثل المرأة ٥٥,٣ في المائة من اليد العاملة الزراعية غير الأجيرة وتمثل ٥٣,٢ في المائة في المغرب، و ٥٠,٧ في المائة في مصر، و ٤٠,٧ في المائة في لبنان، و ٣٠,٧ في المائة في العراق، و ٢٨ في المائة في موريتانيا<sup>(٦٤)</sup>.

٧٣ - وتساهم المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٤٠ في المائة في المتوسط من عملية الإنتاج الزراعي و يتزايد استخدامها في إنتاج المحاصيل غير التقليدية الموجهة للتصدير<sup>(٦٥)</sup>.

٧٤ - وفي جميع هذه المناطق، هناك نقص كبير في المعلومات عن مشاركة المرأة في القطاع الزراعي. وتقلل الأرقام الرسمية دائما من قيمة مساهمة المرأة في الإنتاج الزراعي وذلك بعدم حساب عمل المرأة من غير أجر في مزرعة الأسرة. وعلاوة على ذلك، تؤدي المواقف الثقافية في بعض المناطق إلى عزوف الرجال عن الاعتراف بما تقوم به زوجاتهم وبناتهم من أنشطة اقتصادية خارج البيت. ولم يحدد بعد كميا المدى الكامل لما تضطلع به المرأة من دور في القطاع الزراعي، بصورة خاصة، وفي غيره من قطاعات الاقتصاد الريفي، ولم يعترف به بعد بصورة وافية. ويلزم المزيد من العمل من حيث البحث والدعوة في سياق الجهود المبذولة لتقييم عمل المرأة من غير أجر.

#### خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٥ - يظهر من هذا التقرير أن لعملية العولمة تأثيرات مباشرة وأخرى غير مباشرة على حالة المرأة الريفية نتيجة اتباع سياسات تحريرية تجارية ومالية. فانخفاض معدلات تبادل السلع الأساسية يحد من

إيرادات المرأة الريفية لقاء عملها. كما يحد من أرباح البلدان النامية من التجارة ويقلل من ثم قدرتها على الاستثمار في بناء هياكل أساسية في الريف وبناء القدرات البشرية للمرأة الريفية.

٧٦ - ويظهر من التقرير أيضا أن تغير أنماط التدفقات المالية، ويتخذ شكل انخفاض في المساعدة الإنمائية وازدياد، وإن يكن غير مستقر، في تدفقات رؤوس الأموال السهمية إلى البلدان النامية قد أخذ يجبر البلدان على اتباع سياسات من نوع خصخصة الأصول الإنتاجية كالأرض. ويصاحب ذلك استغلال الزراعة لأغراض تجارية وهذا يعني زيادة توسيع مساحات الملكية. وتميل تطورات السياسة هذه إلى زيادة تهميش المرأة الريفية اجتماعيا واقتصاديا ضمن إطار العمل القائم وذلك بسبب عدم المساواة بين الجنسين. بيد أنه كان للتحرير بعض المنافع، ولا سيما في توفير الفرص لكي تعمل المرأة لقاء أجر في قطاعات جديدة كقطاع التصدير غير التقليدي في المجال الزراعي.

٧٧ - ويبين هذا التقرير أن المرأة، وبخاصة المرأة الريفية، أفقر من الرجل. كما يتضح من انخفاض مستوياتها من حيث الإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم، والوضع الصحي والغذائي والحق في الأصول والموارد الإنتاجية.

٧٨ - وتكشف الردود على مذكرة الأمين العام الشفوية وعلى رسالته أن الحكومات والوكالات المتخصصة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة تستجيب للتحديات التي تواجه المرأة الريفية بطرق كثيرة مختلفة. فبعض الحكومات يضع خططاً وطنية لمحاربة الفقر، في حين تتصدى حكومات أخرى للفقر في إطار التخطيط الوطني. وينفذ معظم الحكومات بأنه أصدر قوانين وأنشأت مؤسسات ووضع سياسات لتأمين حصول المرأة الريفية على الموارد الإنتاجية والمدخلات والخدمات اللازمة. وتساعد كيانات الأمم المتحدة الحكومات في تحقيق هذه الأهداف المتعلقة بالقوانين والمؤسسات والسياسات.

٧٩ - وبالنظر إلى السياق المتطور للسياسات العالمية، الذي يشمل تحرير التجارة والمال، وخصخصة الزراعة واستغلالها لأغراض تجارية، وعلى ضوء استمرار فقر المرأة الريفية بالرغم من مشاركتها الكبيرة في القطاع الزراعي بشكل خاص، فقد ترى الجمعية العامة أن تطلب إلى الدول الأعضاء والمجتمع الدولي والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، القيام بما يلي:

(أ) تعزيز جهودها المتواصلة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة الريفية من خلال توفير مورد مياه مأمون يعتمد عليه، وبرامج صحية وغذائية، وبرامج للتعليم ولمحو الأمية. إذ أن انخفاض مستويات التعليم والتدريب وسوء الحالة الغذائية والصحية وضيق الموارد المتاحة للمرأة الريفية يعكر عليها صفو حياتها ويعرقل النمو الاقتصادي. ولهذا فإن هناك ضرورة للاستثمار في التنمية البشرية للمرأة الريفية من خلال زيادة مشاركتها في التعليم وضمان توفر الخدمات الملائمة لها في مجال الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة؛

(ب) كفالة وصول المرأة الريفية وصولاً كاملاً وعلى قدم المساواة إلى الموارد والخدمات الإنتاجية باعتماد منظور نوع الجنس جزءاً لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج الموضوعة استجابة للعملية العالمية، عملية تكامل الأسواق، وتحقيقاً للتنمية الاقتصادية. فالمرأة الريفية تشكل همزة وصل بين تخفيف حدة الفقر والتنمية البشرية المستدامة في البلدان النامية، والقصور عن توفير وصول متساو للمرأة إلى الموارد والخدمات الإنتاجية ومراعاة شواغلها وخبراتها، على قدم المساواة مع الرجل، في أطر العمل المتعلقة بالسياسات وفي استراتيجيات التنمية إنما يؤدي إلى نتائج غير فعالة ودون المستوى الأمثل في مجال السياسات والاستراتيجيات ويدعم اللامساواة بين المرأة والرجل؛

(ج) وضع سياسات إنمائية واستراتيجيات لتخفيف حدة الفقر جديدة تراعي منظور نوع الجنس وتتضمن نهجاً في التنمية يقوم على الحقوق، وتسعى إلى تقليل التأثيرات السلبية للعولمة على المرأة الريفية أو التعويض عنها، إلى جانب توطيد المنافع الناشئة عن هذه العملية. ويمكن تحقيق هذا الأمر من خلال دعم وتشجيع الصناعات الريفية الكثيفة العمالة والتنوع بدخول ميادين جديدة مثل قطاع الصادرات الزراعية غير التقليدية الذي يعود الفضل إليه في خلق فرص عمل للكثير من النساء الريفيات؛

(د) تنفيذ سياساتها وبرامجها، وفاء لالتزاماتها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من اتفاقيات حقوق الإنسان، مع إيلاء الاعتراف الواجب لحالة النساء والطفلات الريفيات، وذلك لضمان تمتعهن الكامل بحقوقهن الإنسانية. فانعدام المساواة بين الجنسين في البيت الذي تعيش فيه الأسرة، تعززه في المجتمع مختلف المعايير والممارسات الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والمؤسسية، مسؤول عن اختلاف معاشة تجربة الفقر وعن تردي حالة المرأة الريفية. كما أن انعدام المساواة بين الجنسين والنتائج المترتبة عليه تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان للمرأة؛

(هـ) مواصلة تمكين المرأة الريفية على الصعد السياسية والاجتماعية - الاقتصادية بالعمل على إشراكها إشراكاً كاملاً، بكافة الوسائل الممكنة، على جميع مستويات المؤسسات الريفية وعملية صنع القرار. ويمكن تيسير وصول المرأة إلى الموارد والمدخلات الإنتاجية بالاعتماد على جهود المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، من قبيل الأسر والعشائر والتعاونيات والمجالس البرلمانية والمصارف. ولهذا السبب فإن مصالح المرأة وشواغلها لن تحظى بما تستحقه من اهتمام إلا إذا شاركت مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في عملية صنع القرارات وفي المؤسسات. فعدم المشاركة يلحق الضرر بالمرأة الريفية كما يحد من نتائج استراتيجيات التنمية الريفية وجهود تخفيف حدة الفقر؛

(و) إعادة النظر في قضية المرأة الريفية في إطار استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بغية إعادة تركيز العمل في هذا المجال ووضع نهج أفضل إزاء عملية الإبلاغ عن التطورات المتعلقة بتحسين حالة المرأة الريفية ونشر معلومات عن هذه التطورات. ويدعو منهاج عمل بيجين إلى صياغة وتنفيذ "سياسات وبرامج تؤدي إلى تعزيز إمكانيات حصول العاملات في مجالي الإنتاج الزراعي وصيد

الأسماك (بمن فيهن المزارعات والمنتجات الكفايات، لا سيما في المناطق الريفية) على الخدمات المالية والتقنية وخدمات الإرشاد والتسويق؛ وإتاحة إمكانية الحصول على الأرض والتحكم فيها والهيكل الأساسية والتكنولوجيا الملائمة بغية زيادة دخل المرأة وتعزيز الأمن الغذائي للأسر المعيشية لا سيما في المناطق الريفية، والعمل، حيثما يقتضي الأمر، على تشجيع إقامة التعاونيات المملوكة للمنتجين والقائمة على السوق<sup>(٦٦)</sup>.

٨٠ - وأخيرا، فإنه من أجل فهم مدلولات ظاهرتي العولمة وتغير الريف واختلافها بالنسبة للمرأة عنها بالنسبة للرجل، وتحديد مدى وطابع فقر الإناث وتعيين حجمه وتفسيره فإن هناك ضرورة لإجراء مزيد من البحوث المقارنة. ومنشأ هذه الضرورة هو أن البيانات المتاحة وأدوات القياس والتحليل الموجودة لا تكفي لفهم مدلولات عمليتي العولمة وتغير الريف فهما كاملا من حيث تأثيرهما على المرأة والرجل. لذا فإنه ينبغي للعمل المقبل لتحسين حالة المرأة الريفية أن يسترشد بنتائج هذه البحوث. وفي هذا الخصوص، ربما تطلب الجمعية العامة وضع برنامج عمل واضح يتضمن إجراء بحوث ومشاورات من أجل تحديد وتوثيق ما يلي:

(أ) الأنماط المتغيرة لمشاركة المرأة الريفية في الإنتاج الزراعي وما يترتب عليها من نتائج بالنسبة للأمن الغذائي الوطني؛

(ب) الدور الذي يلعبه عمل المرأة في سياق استراتيجيات بقاء الأسر المعيشية التي توضع من أجل التعامل مع القلق الاقتصادي المتزايد الناجم عن عولمة الأسواق؛

(ج) الطابع المتباين للفقر في أوساط النساء والرجال وصلته بعدم المساواة بين الجنسين داخل الأسرة والمجتمع.

#### الحواشي

(١) كانت البلدان التي قدمت ردودا هي: الاتحاد الروسي، إسبانيا، أوكرانيا، بيرو، جزر كوك، جمهورية تنزانيا المتحدة، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، الفلبين، لاتفيا، لكسمبرغ، المكسيك ومنغوليا. وكانت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وكياناتها التي قدمت ردودا هي: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، البنك الدولي. وكان الموعد النهائي لتقديم الردود هو ١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ وتم تمديده إلى ١٥ أيار/مايو ١٩٩٩. وجاءت الردود من البلدان والمؤسسات المذكورة آنفا قبل ١٥ أيار/مايو.

(٢) انظر تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفقان الأول والثاني.

(٣) المؤتمرات العالمية الأربعة المعنية بالمرأة (١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (١٩٧٩) ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (١٩٩٠)، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (١٩٩٢)، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥). وعالج مؤتمر القمة المعني بالنهوض اقتصاديا بالمرأة الريفية الذي نظم في عام ١٩٩٢ تحت رعاية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هذا الموضوع أيضا على نطاق واسع.

(٤) انظر تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم إنجازات عقد الأمم المتحدة من أجل المرأة: المساواة والتنمية والسلام، نيروبي، ١٥-٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.85.IV.10)، الفصل الأول، الفرع ألف).

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق، المادة ١٤، الفقرة ١.

(٦) انظر: A/40/239 and Add.1, A/44/516, A/48/187BE/1993/76, A/50/257/Rev.1BE/1995/61/، and A/52/326 Rev.1.

(٧) N. Alexandratos, ed. World Agriculture: Towards 2010, An FAO Study. (Rome, FAO, 1995; and Chichester, John Wiley, 1995)

(٨) S. Osmani and N. Azad, "Food security, poverty and women: lessons form rural Asia". Staff Working Paper Series on Household Food Security and Gender, No. 4. IFAD (Rome, International Fund for Agricultural Development, 1998)

(٩) S. Lastarria-Cornhiel, "Impact of privatization on gender and property rights in Africa", World Development, vol. 25 (1997)

(١٠) Y. Ertürk, "Community, conventions and the trends of change" in Agricultural Sector and Employment in Turkey, T. Bulutay, ed. (Ankara, Turkish State Institute of Statistics, 1998), No. 2209, pp. 97-122.

Organisation for Economic Cooperation and Development, 1998 Annual Report of the (١١)  
.Chairman of the Development Assistance Committee (Paris, 1998)

Idriss Jazairy and others, The State of World Rural Poverty: An Inquiry into its Causes and (١٢)  
.Consequences (New York, New York University Press, 1992)

L. A. Thrupp and others, Bittersweet Harvest for Global Supermarkets (Washington, D.C., (١٣)  
.World Resources Institute, 1995)

(١٤) المرجع نفسه.

A. Stephens, "Gender issues in agricultural and rural development policy in Asia and the (١٥)  
Pacific", in Gender Issues in Agricultural Rural Development Policy in Asia and the Pacific (Rome FAO,  
.1995)

(١٦) المرأة في اقتصاد عالمي متغير: الدراسة الاستقصائية العالمية لعام ١٩٩٤ عن دور المرأة  
في عملية التنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.41).

(١٧) مثل الردود الواردة من جزر كوك وجمهورية تنزانيا المتحدة والسلفادور وغواتيمالا والفلبين  
ولكسمبرغ والمكسيك ومنغوليا.

(١٨) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،  
ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي.

(١٩) Idriss Jazairy, op. cit

(٢٠) E. W. Nafziger, The Economics of Developing Countries (Englewood, Prentice-Hall, 1997)

(٢١) المرجع نفسه.

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المرأة الريفية والأمن الغذائي: الحالة الراهنة والمنظورات (روما، ١٩٩٦).

(٢٤) B. F. Johnston, "Getting priorities right: structural transformation and strategic notions", in Gender and Macroeconomic Development, Irene van Staveren, ed., in cooperation with Diane Elson (Utrecht, Oikos, 1995).

(٢٥) M. Z. Zwarteveen, "Water: From need to commodity: a discussion on gender and water rights .in the context of privatization", World Development, vol. 25 (1997), pp. 1335-1349

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) T. P. Tomich and others, Transforming Agrarian Economies: Opportunities Seized, Opportunities Missed (Ithaca, Cornell University Press, 1995).

(٢٨) المرجع نفسه.

(٢٩) I. van de Pol, "Claro, hay que pelear el agua: roles de genero en las actividades de riego", Mimeo (Peru, 1992). Quoted in M. Z. Zwarteveen, cited above

(٣٠) R. S. Meinzen-Dick and others, "Gender and property rights: an overview", World Development, vol. 25 (1997), pp. 1299-1302

(٣١) World Bank, Gender Strategies for Sub-Saharan Africa: An Overview (Washington, D.C., 1998).

(٣٢) الاتحاد الروسي وإسبانيا وأوكرانيا وبيرو والسلفادور وشيلي وغواتيمالا ولاتفيا.

(٣٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

(٣٤) Idriss Jazairy, op. cit

(٣٥) المرجع نفسه

(٣٦) FAO and others, "The potential for improving production tools and implements used by women farmers in Africa" (Rome, 1998).

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، البحث والإرشاد: منظور نوع الجنس (روما، ١٩٩٦).

(٣٩) المرجع نفسه.

(٤٠) منظمة الأغذية والزراعة، البارامترات السكانية للتنمية الريفية (روما، ١٩٩٥).

(٤١) بيرو والمكسيك ومنغوليا.

(٤٢) وهي أساسا الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية.

(٤٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الفقر، ١٩٩٨: التغلب على الفقر البشري، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.99.3.B.2).

(٤٤) المرجع نفسه.

(٤٥) المرجع نفسه.

(٤٦) المرجع نفسه.

(٤٧) E. W. Nafziger, op. cit

(٤٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير البرنامج الإنمائي عن الفقر، ١٩٩٨.

(٤٩) المرجع نفسه.

(٥٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، (نيويورك، مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٧).

(٥١) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الأمم الغذائية للأسر المعيشية: آثار السياسات والإجراءات المتخذة لتخفيف وطأة الفقر في الريف ومن أجل التغذية، سلسلة ورقات عمل من إعداد العاملين موضوعها الأمن الغذائي للأسر المعيشية ونوع الجنس، العدد ١، (روما، ١٩٩٦).

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) البنك الدولي، الاستراتيجيات المتعلقة بنوع الجنس...

(٥٤) المرجع نفسه.

(٥٥) J. Ntozi, "Effects of AIDS on children: the problem of orphans in Uganda", Health Transition Review, No. 7 (1998), pp. 23-40.

(٥٦) Panos Institute, Triple Jeopardy: Women and AIDS (London, 1990).

(٥٧) برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، معلومات مستكملة عن وباء الإيدز، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ (جنيف، ١٩٩٨).

(٥٨) G. Psacharopoulos, "Returns to investment in education: a global update", World Development, No. 22 (1994).

(٥٩) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، الآثار الاجتماعية والثقافية لتنمية الموارد البشرية، (نيويورك، ١٩٩٢).

(٦٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٨، (نيويورك: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٩٨)، والبنك الدولي والحد من الفقر، (واشنطن العاصمة، ١٩٩٦).

(٦١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المرأة والزراعة والتنمية الريفية: تقرير تجميعي للمنطقة الأفريقية (روما، ١٩٩٥).

(٦٢) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المرأة الريفية والأمن الغذائي: الحالة الراهنة والتوقعات، (روما، ١٩٩٦)؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ملامح قطرية: بنغلاديش (العدد ٢) والفلبين (العدد ٣) وتايلند (العدد ٥)، (نيويورك، ١٩٩٦).

(٦٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المرأة الريفية...

(٦٤) المرجع نفسه.

(٦٥) المرجع نفسه.

(٦٦) انظر: تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة... الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الثاني، الفقرة ٥٨ (ن).

— — — — —